الاستثمار في السكان الريفيين

يرجى المطابقة مع الإلقاء

بيان
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السيد جيلبير أنغبو

لدى

افتتاح الدورة الثانية والأربعين

لمجلس المحافظين

مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، إيطاليا

14 فبراير/شباط 2019

السادة أعضاء مكتب مجلس المحافظين الموقرون،

معالي الحضور،

السادة المحافظون،

سيداتي وساداتي

مرة أخرى أرحب بكم في الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

لقد ذكّرنا قداسة البابا فرنسيس بأن علينا ألا نرضى بما حققناه، وإنما يتوجب علينا أن نبحث عن الابتكارات التي يمكن لها أن تستأصل الجوع والفقر، وتصون كرامة الإنسان، وتحمي الموارد الطبيعية على كوكب الأرض. وآمل أن توجهنا هذه العواطف الجياشة، لا في مجلس المحافظين هذا فحسب، وإنما أيضا خلال الأعوام القادمة.

اسمحوا لي أيضا أن أشكر متحدّثينا الرئيسيين على كلماتهم الملهمة، وMidori على موسيقاها المحركة للمشاعر.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بحرارة بجمهورية بولندا باعتبارها العضو السابع والسبعين بعد المائة في الصندوق. إننا نتطلع لسنوات عديدة من الشراكة البناءة بيننا بهدف القضاء على الفقر والجوع.

كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بممثلي الشعوب الأصلية الذين انتهوا للتو من اجتماعهم.

إننا نعي تماما بأن معدلات الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي ما زالت مرتفعة بصورة مستمرة.

ويعيش ما يقدر عدده بحدود 736 مليون شخص في العالم على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم. ويعيش حوالي 80 في المائة من هؤلاء في المناطق الريفية.

إن التقدم الذي ادعينا أننا أحرزناه في وقت ما في الحد من الجوع قد أصابه الركود، واليوم يعاني حوالي 821 مليون شخص من نقص التغذية المزمن، أي حوالي 37 مليون شخص أكثر من عام 2014، مما يعود بنا إلى المستويات التي شهدناها لآخر مرة قبل عقد من الزمن.

وفي الوقت نفسه، غدا شح الموارد الطبيعية محركا للهجرة بصورة متزايدة. ووفقا لمنظمة الهجرة الدولية، فإن 15 في المائة من سكان العالم الآن هم في حالة ارتحال. وتشير التقديرات إلى خطر تعرض حوالي مليار شخص للتهجير بسبب تغير المناخ والضغوطات البيئية.

للوصول إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة الأول المتمثل في القضاء على الجوع وحده، هنالك حاجة لاستثمارات سنوية تصل إلى 180 مليار دولار أمريكي في المناطق الريفية. ومن أصل هذا المبلغ هنالك حاجة لحوالي ثلثيه للزراعة وحدها.

ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع الزراعة قد ازدادت بحدود 30 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، إلا أنها بقيت بحدود 5 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية.

وسؤالي لكم هو التالي: هل نتخذ الإجراءات الضرورية للتطرق لهذا النقص – ونستخدم جميع وسائل الابتكار التي بحوزتنا؟ هل نستثمر أكثر لتجنب الكوارث المستقبلية التي ستنجم عن الفقر والجوع والهجرة؟ أو نكتفي بالإدلاء بالبيانات والاستمرار بالعمل على النحو المعتاد؟

في هذا السياق بالذات، قررنا اختيار الابتكار الريفي وريادة الأعمال كموضوع لدورة مجلس المحافظين هذه – الابتكار على جميع المستويات من القاعدة إلى القمة.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة، حقق الصندوق قفزات كبيرة في برنامجه الشامل للإصلاح، بحيث يغدو ملائما لمواجهة التحديات التي تنتظرنا.

في عام 2018، ومع إيصال 1.31 مليار دولار أمريكي، استكملنا ما تبقى من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر للموارد، الذي بلغت قيمته 3.2 مليار دولار أمريكي.

وأما الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي باشر به الصندوق قبل أكثر من عام بقليل، فهو جاهز للإطلاق غدا.

كما أجرينا استعراضين ماليين منفصلين، وهما استعراض الهيكلية المالية الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ واستعراض إدارة المخاطر المالية الذي أجرته شركة Alvarez & Marshal – وبدأنا بتطبيق توصيات هذين الاستعراضين.

وفي عام 2018، كان معدل الصرف بحدود 17.7 في المائة، أي أنه كان أعلى من الهدف الموضوع لفترة التجديد العاشر لموارد البالغ 15 في المائة.

وفيما يتعلق باللامركزية، وفي يومنا هذا غدا 30 في المائة من موظفي الصندوق فعليا في الميدان أو أنهم على وشك الذهاب إليه، مقارنة بنسبة 18 في المائة في العام الذي سبقه. ولا يمثل هذا الأمر امتثالا لإصلاح الأمم المتحدة فحسب، وإنما يسمح للصندوق أيضا بأن يكون أقرب إلى المجتمعات التي نخدمها، وأن يغدو أكثر فعالية وأن ينخرط بصورة كاملة في حوار السياسات.

بالتطلع قدما، نتوقع أن نقوم بإيصال برامج ومشروعات في عام 2019 بمستوى قياسي قدره 1.7 مليار دولار أمريكي، وذلك بفضل التقدم المحرز في جدول أعمال إصلاح الصندوق، مما يمثل جزءا من التزامنا بمستوى مستهدف قدره 3.5 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

كذلك فإننا نعزز من جدول أعمال الإصلاحات التي بدأناها العام الماضي. وسنستمر في إرساء لبنات الإعداد لعملية التصنيف الائتماني، وهي تتضمن:

- الاستمرار في تعزيز هيكلية إدارة المخاطر المؤسسية الإجمالية، وعلى وجه الخصوص استجابة للمخاطر المالية والتشغيلية، والمخاطر على سمعة الصندوق
- تنفيذ إجراءاتنا المحسنة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي

إننا نتخذ هذه الإجراءات بهدف الوصول إلى الحوكمة الرشيدة، وأيضا لوضع هذه المؤسسة في موقع أفضل للتصنيف الائتماني.

دعونا نتذكر بأن إصلاح الاستراتيجية المالية للصندوق هي ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة لتحقيق أثر أكبر في المناطق الريفية لصالح السكان الذين نخدمهم، وهم فقراء الريف على وجه الخصوص.

فالحصول على تصنيف ائتماني مترافق باستراتيجيات رفع مالي ملائمة، سوف يسمح للصندوق بتوجيه حصة أكبر من موارده الأساسية للبلدان منخفضة الدخل. وفي الوقت نفسه، سيسمح هذا الأمر للصندوق بتوفير حجم أكبر من القروض مع ما يرافقها من منتجات مالية متمايزة وشروط تمويل مختلفة لجميع الدول الأعضاء المقترضة لدينا.

هنالك أيضا حاجة ملحة لحل طويل الأمد للخطر المالي الذي يمثله حاليا إطار القدرة على تحمل الديون والذي – ربما تذكرون – يختلف عن الوضع في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإنه يشكل تهديدا كبيرا على الجدوى المالية للصندوق على الأمد الطويل.

ومن الواضح أنه يتوجب على الحلول المقترحة لتحدي إطار القدرة على تحمل الديون أن تتطرق للمخاطر الهيكلية. وفي الوقت نفسه يتوجب علينا أن نتجنب فرض أعباء مالية غير مقبولة على البلدان منخفضة الدخل التي هي فعلا بحاجة لإطار القدرة على تحمل الديون.

وإضافة إلى إطار القدرة على تحمل الديون، اسمحوا لي من فضلكم أن ألفت اهتمامكم لما أعتبره عيب في نموذج عملنا الحالي:

أولا، وعلى الرغم من جهودنا لزيادة برنامج القروض والمنح بحدود 10 في المائة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الإنمائي العالمي، هنالك عدد من البلدان المقترضة من الصندوق التي ما زالت تتعرض لتهديد انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة، كما سلط عليه الضوء تقريران من تقارير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

ومعظم هذه البلدان – إن لم تكن جميعها – من البلدان منخفضة الدخل، ومعظمها أيضا معرض للغاية لمخاطر تغير المناخ. كذلك فإن بعضها يعاني من أوضاع هشة.

ثانيا، وبالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، فإن نموذجنا الحالي للتشغيل غالبا ما يتطلب من الصندوق أن يعلق عملياته، لا على أساس المخاوف الأمنية فقط، وإنما لأن الهشاشة تدفع بهذه البلدان إلى التأخير في تسديد قروضها.

بعبارة أخرى، سيداتي وسادتي، في الوقت الذي تحتاج بعض البلدان المقترضة لدينا للصندوق أشد الحاجة، نعلق دعمنا لها.

ثالثا، هنالك قضية تغير المناخ. ووفقا لمبادرة سياسة المناخ، ومن إجمالي مبلغ قدره 463 مليار دولار أمريكي يستثمر سنويا لتمويل المناخ، لم يخصص إلا 22 مليار دولار أمريكي فقط للتأقلم مع تغير المناخ في جميع القطاعات.

أي بعبارة أخرى، يقف السكان في المجتمعات الريفية، وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات والشعوب الأصلية، في مواجهة أثر تغير المناخ، ومع ذلك فإن أولئك الذين يعانون أشد المعاناة من تغير المناخ من يتلقى أقل قدر من التمويل المخصص للتأقلم معه.

ومع أخذ هذه العوامل الثلاثة بعين الاعتبار، وبعد أكثر من سنتين على رأس هذه المنظمة، فإنني مقتنع بالحاجة لاستكمال نموذج عملنا الحالي بنافذة للمنح للدفع قدما بالتقدم في البلدان الأقل دخلا والتي تعاني أكثر من غيرها من انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والهشاشة، مع تركيز مخصوص على النساء والفتيات والمهمشين أو المجتمعات المهمشة. وينبغي أن تشكل هذه النافذة، *إضافة إلى* عملياتنا الحالية.

لا يمكننا ولن نعود أبدا إلى عالم يتزايد فيه الجوع كل عام.

علاوة على ذلك، يتطلب الابتكار في نموذج عملنا انتشارا أعمق، للوصول إلى القطاع الخاص لأنه وكما نعلم، لم تعد المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها كافية. وسوف تعرض استراتيجيتنا للانخراط مع القطاع الخاص على المجلس التنفيذي في مايو/أيار، وستشكل أمرا محوريا بهذا الصدد.

وفي هذا السياق، دعوني أشكركم مسبقا على الموافقة على التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية إنشاء الصندوق، والتي تمكن الصندوق من الانخراط مع الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي سيتم إطلاقه غدا.

يمثل الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية صندوقا لتحقيق الأثر، وقد صمم ليساعد الرياديين الزراعيين، والمشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الجحم في البلدان النامية على الوصول إلى رأس المال، وتنمية أعمالها، وخلق فرص العمل وخاصة بالنسبة للشباب الذين غالبا ما يضطرون للهجرة بحثا عن العمل.

تبقى مهمة الصندوق الضوء الموجِّه لنا في عالم يتغير باضطراد. ولكن وللاستمرار في الإيصال ولفعل المزيد بصورة أفضل، يتوجب علينا أن نتكيف مع الوضع الراهن. فالابتكار ضروري للصندوق ليستمر في الاستثمار في السكان الريفيين ومجتمعاتهم، وليقوم بدوره في استئصال الفقر والجوع.

وفي الختام، دعوني أشكركم مرة أخرى على إعطائي الفرصة لقيادة هذه المؤسسة، وللإشراف على تطورها مع إسهام الصندوق بصورة معتبرة في حل بعض القضايا الملحة في يومنا هذا، وهي الفقر والجوع وتغير المناخ والهجرة.

لدينا جدول أعمال جدي بانتظارنا. وآمل أن تجدوا الوقت الكافي للتمتع بجمال هذه المدينة الخالدة، مدينة روما.